الأمم المتحدة

A/69/90*

الجمعية العامة

Distr.: General
6 June 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٧٥ (أ) من القائمة الأولية**
المحيطات وقانون البحار

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الخامس عشر

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المشاركين للعملية التشاورية

عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم تعييننا رئيسين مشاركين للاجتماع الخامس عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

ويشرفنا أن نقدم إليكم التقرير المرفق عن عمل العملية التشاورية غير الرسمية في اجتماعها الخامس عشر، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وتتألف نتيجة الاجتماع من الموجز الذي أعددناه بشأن المسائل والأفكار التي أثيرت خلال الاجتماع، وبوجه خاص فيما يتعلق بالموضوع الذي ركز عليه الاجتماع، وعنوانه ”دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي“.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥.

** A/69/50.

120515 120515 14-54950 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتمشيا مع الممارسة المعمول بها في الماضي، نرجو تعميم هذه الرسالة وتقرير العملية التشاورية غير الرسمية، بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”المحيطات وقانون البحار“.

(توقيع) ميلان جايا ميتربان
دون ماكاي
الرئيسان المشاركان

الاجتماع الخامس عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

(٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤)

موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان[١]

١ - عقدت عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (''العملية التشاورية غير الرسمية'') اجتماعها الخامس عشر في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وعملا بقرار الجمعية العامة ٧٨/٦٧، ركز الاجتماع مناقشاته على الموضوع المعنون ''دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي''.

٢ - وحضر الاجتماع ممثلو ٨٠ دولة و ١٥ من المنظمات الحكومية الدولية والهيئات والكيانات الأخرى و ٩ منظمات غير حكومية[٢].

٣ - وأتيحت للاجتماع الوثيقتان الداعمتان التاليتان: (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/69/71)؛ (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع (A/AC.259/L.15).

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال
افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٤ - قام الرئيسان المشاركان دون ماكاي (نيوزيلندا) وميلان جايا نيامراجسنغ ميتربان (موريشيوس)، اللذان عيّنهما رئيس الجمعية العامة، بافتتاح الاجتماع.

٥ - وأدلى بملاحظات افتتاحية غيان شاندرا أشاريا، وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ونيخيل سيث، مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة.

---

(١) القصد من هذا الموجز هو الرجوع إليه فقط دون اعتباره محضرا للمناقشات.

(٢) تتوافر قائمة بالمشاركين في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والرابط: http://www.un.org/Depts/los/index.htm.

٦ - وأقر الاجتماع صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح ووافق على التنظيم المقترح للأعمال.

البند ٣ من جدول الأعمال
التبادل العام للآراء

٧ - جرى تبادل عام للآراء بشأن دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي في الجلسة العامة المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، على النحو الوارد أدناه (الفقرات ٧-٣٣). وتبيّن الفقرات من ٣٤ إلى ٨٣ أدناه المناقشات التي دارت بشأن موضوع التركيز ضمن أجزاء حلقة النقاش.

٨ - وأعربت عدة وفود عن استمرار دعمها للعملية التشاورية غير الرسمية. وذُكِر أن العملية التشاورية غير الرسمية قامت بنجاح بدور الميسر لأعمال الجمعية العامة في استعراض التطورات الحاصلة في شؤون المحيطات وقانون البحار، لا سيما بالنظر إلى الطابع غير الرسمي للعملية التشاورية غير الرسمية وإلى مشاركة تخصصات مختلفة وأصحاب مصلحة مختلفين في الاجتماعات.

٩ - وشدد العديد من الوفود على التوقيت المناسب والأهمية الحاسمة لموضوع التركيز، الذي يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للدول النامية. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/69/71).

١٠ - وشددت عدة وفود على أهمية المناقشات بشأن موضوع التركيز في سياق العمليات الجارية، وعلى وجه الخصوص، الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية (المقرر عقده في دولة ساموا المستقلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). وأشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لـ ”مؤتمر قمة العمل العالمي للمحيطات والنمو الأزرق“ (هولندا، نيسان/أبريل ٢٠١٤)، الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لضمان الرفاه والأمن الغذائي طويل الأمد للأعداد المتزايدة من السكان عن طريق أهداف تنمية مستدامة قائمة بذاتها تتعلق بالمحيطات والبحار.

١١ - وأبرزت الوفود المساهمة الهامة للأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي، وصلتها بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وأكدت أن الأغذية البحرية تؤدي دورا لا يستهان به في تحقيق الأمن الغذائي، ولكن هذا الدور لم يعترف به بعد بشكل كامل. وجرى التشديد على

ضرورة تحسين إدماج الأغذية البحرية في المناقشات السياساتية الأوسع نطاقا والمتعلقة بالأمن الغذائي العالمي.

١٢ - وأبرزت الوفود أهمية الأغذية البحرية كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما في البلدان النامية التي كثيرا ما تمثل الأغذية البحرية فيها المصدر الوحيد لبروتينات لا يُستغنى عنها. وأشارت الوفود إلى أن السمك يمد نحو ٣ بلايين شخص بـ ٢٠ في المائة تقريبا من متوسط احتياجاتهم من البروتين الحيواني، وأن الأسماك مصدر هام للمعادن والفيتامينات والمغذيات الدقيقة، و مصدر ممتاز للأحماض الدهنية طويلة السلاسل أوميغا - ٣، التي يتطلبها عدد كبير من وظائف الجسم الطبيعية. ويمكن أن يقلل استهلاك السمك بشكل منتظم من مخاطر عدة أمراض واضطرابات ويفيد في الحفاظ على صحة الدماغ ونموه وفي حالات الالتهابات. وأشير أيضا إلى المساهمة الهامة للأغذية البحرية في تحقيق الأمن الغذائي باعتبارها إحدى المدخلات الرئيسية في إنتاج الأغذية، مثل دقيق السمك. وجرى التأكيد على الحاجة إلى التثقيف بفوائد الأغذية البحرية باعتبارها من الخيارات الغذائية السليمة.

١٣ - وأشارت وفود عديدة إلى الالتزامات الدولية في ما يتعلق بالحق في الحصول على طعام مأمون كاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي في العيش في مأمن من الجوع. وأشير على وجه الخصوص إلى الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع، وإلى الاعتراف في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، بأن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي. وفي هذا الصدد، أشارت عدة وفود إلى التحديات المتواصلة التي يعكسها استمرار ارتفاع معدلات الجوع المزمن ووفيات الرضع التي يسببها سوء التغذية ولا سيما في البلدان النامية.

١٤ - ولفتت الوفود الانتباه إلى الدور الذي يؤديه قطاع الأغذية البحرية بوصفه مصدر رزق ودخل بالغ الأهمية، لا سيما للبلدان النامية التي تصدر منتجات الأسماك. ولوحظ أن كثيراً من المجتمعات المحلية الساحلية ستعاني بدون صيد الأسماك. وأشير إلى أن الأسماك هي السلعة الغذائية الأكثر رواجا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقدر قيمتها التجارية بمبلغ ٢٥ بليون دولار سنويا وهي جزء أساسي من الاقتصادات في سائر أنحاء العالم. ولوحظ في هذا الصدد أن النساء يشكلن أغلبية ممارسي الأنشطة الثانوية المتعلقة بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية البحرية، من قبيل تجهيز الأسماك وتسويقها. وقد عززت العمالة في مجال تربية

الأحياء المائية الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في البلدان النامية. ويتيح قطاع الأغذية البحرية أيضا فرصا أمام الشباب للبقاء في مجتمعاتهم المحلية والمساهمة في استدامتها للأجل الطويل.

١٥ - وأكد عدد كبير من الوفود على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه النظم الإيكولوجية البحرية السليمة، ومصائد الأسماك المستدامة، والتربية المستدامة للأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب الرزق. وجرى التشديد على الأهمية البالغة التي تمثلها حماية صحة النظم الإيكولوجية البحرية وإنتاجيتها وقدرتها على تحمل الصدمات بالنسبة للأمن الغذائي العالمي.

١٦ - ووجه عدد من الوفود الانتباه إلى طائفة من الضغوط التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي البحري وعلى قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على المساهمة في الأمن الغذائي العالمي، وتشمل تغير المناخ، وتحمض المحيطات، والأنواع الدخيلة الغازية، والتلوث. ويهدد فقدان التنوع البيولوجي قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على توفير الخدمات التي تمس الحاجة إليها بصورة كاملة، وبالتالي هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين الاستخدام المستدام والحفظ. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الحوافز الاقتصادية التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتلك التي تشجع على حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل البديلة.

١٧ - وجرى التأكيد على الآثار الضارة التي تترتب على البيئة البحرية من الملوثات التي يصنعها الإنسان وتدخل عادة إلى البيئة البحرية من مصادر برية، بما في ذلك المواد البلاستيكية النانوية، والملوثات العضوية الثابتة، والمضادات الحيوية، ومبيدات الآفات، ومبيدات الأعشاب، والأسمدة الكيميائية، ومواد التنظيف، والنفط، ومياه المجارير، والمواد البلاستيكية، والمعادن الثقيلة مثل الزئبق، وغير ذلك من المواد الصلبة. وأبرزت عدة وفود أيضا المخاطر الناتجة عن دخول المستحضرات الصيدلانية التي لا يعالجها الجسم البشري بالكامل إلى البيئة البحرية. فهذه الملوثات تتجمع في أعماق المحيط، وتستهلكها الكائنات البحرية الصغيرة، التي تدخل بعدئذ في السلسلة الغذائية العالمية. وسلط أحد الوفود الضوء على مخاطر التلوث الضوضائي تحت الماء التي تتهدد ما لا يقل عن ٥٥ نوعا من أنواع الأحياء البحرية، بما في ذلك ٢٠ نوعا من الأسماك ذات القيمة التجارية، وشجع على إجراء المزيد من الدراسات عن هذه الصلات. ولوحظ أن الضجيج الصادر عن المدافع الهوائية يؤدي إلى انخفاض معدلات السمك المصيد بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٨٠ في المائة لبعض الأنواع بما في ذلك سمك القد والحدوق والرنكة.

١٨ - ولفتت وفود كثيرة الانتباه إلى التأثيرات التي تلحق بتوافر الأغذية البحرية من ممارسات الاستغلال غير المستدام، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والممارسات المدمرة في الصيد. وجرى التأكيد أيضا على ضرورة معالجة المصيد العرضي والمرتجع وغير ذلك من التأثيرات الضارة التي تُلحِقها مصائد الأسماك بالنظم الإيكولوجية. وأشارت الوفود أيضا إلى شواغل بشأن الإعانات الضارة التي تقدم لدعم الصيد وإلى القدرات المفرطة في مجال الصيد، فضلا عن الممارسات غير المستدامة في مجال تربية الأحياء المائية. وقد لوحظ أن الفارق بين صافي الفوائد الاقتصادية المحتملة والفعلية التي تدرها مصائد الأسماك البحرية يبلغ قرابة ٥٠ بليون دولار سنويا، وهذا يمثل أكثر من نصف القيمة التجارية العالمية للأغذية البحرية.

١٩ - وأبرزت وفود عديدة أن قرابة ٣٠ في المائة من الأرصدة السمكية البحرية لا تزال مستغلة بشكل مفرط أو مستنفذة. وتم التأكيد على أن استمرار الضغوط على نظم المحيطات يدفعها نحو نقطة الانهيار، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي في الأجل الطويل. وجرى تسليط الضوء على غزو أسماك الديك لمنطقة البحر الكاريبي، والانتشار المفاجئ لقناديل البحر في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط باعتبارهما مثالين لما يسببه ذلك من اضطراب في البيئة الإيكولوجية البحرية. ولفت أحد الوفود الانتباه أيضا إلى تراجع أعداد الثدييات البحرية، وأبرز كذلك عدم وجود صك تنظيمي على الصعيد العالمي لكثير من أنواع الحيتانيات.

٢٠ - وشددت وفود كثيرة على ضرورة مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وبوجه خاص لأن مثل هذه الممارسات تساهم في الإفراط في صيد الأسماك، وتقوض تدابير الحماية والإدارة وتؤدي إلى خسائر في الإيرادات والعمالة المحلية. واعتبرت التدابير الحالية الرامية لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم غير كافية، وشُجِّعت الوفود على التصديق على اتفاق تدابير دولة الميناء الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وتطبيق هذا الاتفاق، وكذلك على اعتماد أطر متكاملة للحوكمة. وأشارت عدة وفود إلى الصلة بين صيد الأسماك غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢١ - وأقرت الوفود بالمساهمة الهامة لمصائد الأسماك المستدامة في الأمن الغذائي العالمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء معدل ونطاق الإفراط في استغلال الموارد البحرية في منطقة المحيط الهادئ، مما يهدد الأمن الغذائي للمجتمع الدولي بأسره. ودعي المجتمع الدولي إلى تقاسم العبء من أجل ضمان الإدارة المستدامة لهذه الموارد.

٢٢ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء صعوبة الحصول على الأغذية البحرية في البلدان النامية. وأثيرت الشواغل بوجه خاص إزاء الصادرات التي تقلل الإمداد المحلي بالأغذية البحرية، والصيد الأجنبي في سياق اتفاقات الوصول إلى مصائد الأسماك، الذي يقيد إمكانية وصول البلدان النامية إلى الموارد السمكية الخاصة بها. وأبرزت تلك الوفود ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة على نحو مستدام من الموارد الخاصة بها، وذلك عن طريق بناء القدرات على استغلال الموارد، وتحسين العلوم البحرية، وتعزيز عمليات الرصد والإشراف والمراقبة.

٢٣ - وأُبرِزت أيضا أهمية الوصول إلى أسواق التصدير. وأعربت عدة وفود عن قلقها من تطبيق الحواجز التجارية الفردية على نحو يضر ببعض الدول المصدرة النامية. ودعت منظمة التجارة العالمية إلى التصدي على وجه السرعة للإعانات المقدمة لدعم مصائد الأسماك، التي قد تؤدي إلى تفاقم ظاهرة القدرات المفرطة في مجال الصيد، وتسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتؤثر على تجارة البلدان النامية في المنتجات السمكية. وجرى التأكيد على أن موارد مصائد الأسماك ينبغي ألا ينظر إليها كمجرد مصدر للإيرادات في إطار التراخيص الأجنبية.

٢٤ - وشددت وفود كثيرة على أن الدور المستقبلي للأغذية البحرية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي يعتمد على تحقيق الاستدامة في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وفي هذا السياق، سلطت عدة وفود الضوء على الدور الذي يلزم أن تقوم به تربية الأحياء المائية في تلبية الطلب المتزايد على الأغذية البحرية، بالنظر إلى محدودية قدرة الإنتاج الإضافية المتاحة من أنشطة صيد الأسماك. وأشير إلى أن تربية الأحياء المائية تمثل القطاع الأسرع نموا من قطاعات إنتاج الأغذية الحيوانية، ويتوقع أن يتجاوز نموه معدلات النمو السكاني. ولوحظ أيضا ما تنطوي عليه أنواع الأغذية البحرية الأخرى، بما في ذلك الطحالب وخيار البحر، من إمكانات لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية البحرية.

٢٥ - وبالنسبة لتدابير الإدارة المستدامة، شددت الوفود على ضرورة أن تحدد أهداف للإدارة تسمح بالاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الصيد دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة البيئة البحرية. وأشارت بعض الوفود إلى أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق عن طريق معلومات النظم الإيكولوجية، وتقييم الأرصدة السمكية، وتحسين أساليب الصيد. وفي هذا السياق، لوحظت ضرورة الاستفادة الكاملة من العمليات والأطر القانونية الدولية القائمة من أجل الحد من الصيد المفرط، مع تطبيق نُهُج تحوطية وقائمة على النظم الإيكولوجية.

٢٦ - وجرى التأكيد على أنه يتعين أن تستند التدابير الإدارية إلى ممارسات فعالة وذات مصداقية وقائمة على العلوم وميسورة التكلفة. فالبحوث لازمة، على سبيل المثال، في تواريخ حياة الأنواع المستوطنة لمعرفة أنماط الحماية الأكثر فعالية. ويلزم أيضا إجراء دراسات علمية للتحقيق في التأثيرات والحلول المحتملة لطائفة من التحديات، بما في ذلك التلوث، والأنواع الغازية، وتنمية السواحل، والنظم الإيكولوجية الهشة مثل الشعاب المرجانية.

٢٧ - ووجه بعض الوفود الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في تحقيق استدامة مصائد الأسماك، وتحقيق الهدف المتمثل في الاستغلال المستدام للموارد البحرية، وبالتالي، تحقيق الأمن الغذائي. وجرى أيضا التشديد على مسؤولية الدول الساحلية عن تحقيق ذلك الغرض ضمن المناطق البحرية التابعة لها.

٢٨ - وقدمت عدة وفود معلومات عن الجهود الحالية الرامية إلى كفالة الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك استنادا إلى الحوكمة الرشيدة، وأفضل المعارف العلمية المتاحة، والمبدأ التحوطي، والمشاركة الواسعة النطاق لأصحاب المصلحة، والمنظور الطويل الأجل. وأشارت الوفود على سبيل المثال إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة الجديدة في مجال مصائد الأسماك تستهدف إبقاء أرصدة الأسماك التي تُصطاد في مستويات تتيح حصادا قابلا للاستمرار، وذلك في أقرب وقت ممكن ولكن في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٠، والحد في الوقت نفسه من الصيد العرضي، والقضاء على المصيد المرتجع على أساس كل حالة على حدة، وتحسين الانتقائية عن طريق تكييف أدوات الصيد.

٢٩ - وفيما يتعلق بتحقيق استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لاحظ أيضا بعض الوفود ضرورة تحقيق توازن بين الاستخدامات المتنافسة لحيز مائي محدود، بما في ذلك من خلال اعتماد النهج الكلية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وفي هذا السياق، شددت الوفود على ضرورة تحقيق أقصى قدر من التآزر من خلال التنسيق والتعاون. وذُكر أنه يلزم إشراك جميع قطاعات الصناعة الغذائية، بما في ذلك الجهات الحاصدة والمنتجة والناقلة، في معالجة الأمن الغذائي العالمي. وأشير إلى أن البحث العلمي يمكن أن يعزز التدابير الشاملة المتعلقة بتنظيم موارد المحيطات. وأُبرزت أيضا أهمية المعارف التقليدية، بالإضافة إلى دور المستهلكين.

٣٠ - وأبرز العديد من الوفود ضرورة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين الأمن الغذائي في البلدان النامية. وأقرت الوفود في هذا السياق بالافتقار إلى الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لإدارة الموارد على أساس علمي. وأشير على سبيل المثال إلى أن الافتقار إلى الهياكل الأساسية أدى إلى بلوغ الفاقد بعد الحصاد ما يعادل ٣٠ في المائة من

محصول الصيد في بعض المناطق. وأكدت عدة وفود أن الإجراءات اللازمة لإعادة الأرصدة السمكية إلى مستويات مستدامة تتوقف على قدرة البلدان النامية على إجراء دراسات علمية بحرية وتنفيذ ضوابط قائمة على التكنولوجيا. ويعد بناء القدرات في مجال العلوم البحرية أمرا بالغ الأهمية لإجراء دراسات علمية لتحديد الغلة المستدامة القصوى للأرصدة السمكية. وثمة حاجة أيضا إلى بناء القدرات في مجال إنفاذ تدابير الحفظ والإدارة، بما في ذلك تقديم المساعدة في رصد أنشطة صيد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها.

٣١ - وأبرز عدد من الوفود نقل التكنولوجيا بوصفه أساسا ضروريا لتنمية بناء القدرات وتقاسم المنافع. وفي هذا الصدد، تمدد التفاوتات في التكنولوجيات الاستخدام المستدام للموارد. وكرر عدد من الوفود التأكيد على الحاجة في هذا السياق إلى تنفيذ الجزء الرابع عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٣٢ - وقدم بعض الوفود وصفا للمبادرات التي تجري حاليا في مجال بناء القدرات والتي ترمي إلى تحسين الإدارة المستدامة لموارد مصائد الأسماك في البلدان النامية. واقترح أحد المندوبين مبادرة ترمي إلى مضاعفة تدابير بناء القدرات في الدول النامية كل خمس سنوات من أجل حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام وزيادة الفوائد الاقتصادية المستمدة من الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية بحلول عام ٢٠٣٠. وقدمت معلومات عن مشروع نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك - نانسن، الذي تديره منظمة الأغذية والزراعة، كمثال على برنامج يعمل بنجاح في مجال بناء القدرات بهدف التوصل إلى إدارة مستدامة وقائمة على النظم الإيكولوجية لمصائد الأسماك.

٣٣ - وأشارت بعض الوفود إلى أن تطوير وتعزيز بناء القدرات سيكون أكثر فعالية إذا أقيمت صلات تعاون بين المؤسسات الإقليمية، من خلال إنشاء روابط للإرشاد والشراكة بين المنظمات الإقليمية في الشمال والجنوب، على سبيل المثال. وفي هذا الصدد، أشارت عدة وفود إلى أن الأمن الغذائي يمكن أيضا أن يكون عنصرا رئيسيا في إقامة شراكات عملية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

مجال التركيز: دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي

٣٤ - وفقا لجدول الأعمال المشروح، نظمت المناقشات في أجزاء حلقة النقاش حول المواضيع التالية: (أ) الإحاطة بمعنى الأمن الغذائي العالمي والدور الذي تؤديه الأغذية البحرية فيه حاليا؛ (ب) دور الأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي في سياق دعائم التنمية المستدامة الثلاث؛ (ج) الفرص التي يتيحها الدور المستقبلي للأغذية البحرية في الأمن الغذائي

العالمي والتحديات التي يطرحها. وقد افتتحت الأجزاء بعروض قدمها المشاركون في حلقة النقاش، تبعتها مناقشات حوارية.

١ - الإحاطة بمعنى الأمن الغذائي العالمي والدور الذي تؤديه الأغذية البحرية فيه حاليا

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٣٥ - في الجزء ١، أبرزت غرو - إنغون هيرمي، من المعهد الوطني لبحوث التغذية والأغذية البحرية (النرويج)، الفوائد الغذائية للسمك في النظام الغذائي البشري والتحدي المتمثل في التصدي لحالات النقص في المغذيات الدقيقة في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز في الأغذية. وأوضحت أن استهلاك الأسماك، باعتباره مصدرا غنيا بالبروتين والمغذيات، مثل اليود والزنك والفيتامينين ألف ودال، والكالسيوم والفسفور، والأحماض الدهنية، يعود بالكثير من الفوائد، بما في ذلك الحماية من الأمراض المتصلة بالتغذية. وأُبرزت أهمية السردين والأنشوفة والأسماك البحرية الصغيرة الأخرى باعتبارها بعض أغنى المصادر بالمغذيات.

٣٦ - وتناول موسيس أموس، من أمانة جماعة المحيط الهادئ، شعبة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنظم الإيكولوجية البحرية، أهمية موارد مصائد الأسماك للأمن الغذائي، وسبل كسب الرزق، والنمو الاقتصادي، والتنمية في البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. ووصف حالة موارد مصائد الأسماك الساحلية، التي لا تكفي لتلبية احتياجات الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان. وذكر أيضا الأنماط غير المستدامة للنمو الاقتصادي والتأثيرات الناجمة من تغير المناخ. وأبرز السيد أموس الحاجة إلى إدارة فعالة لمصائد الأسماك، وتحسين فرص الوصول إلى موارد مصائد الأسماك، بما في ذلك مصائد الأسماك المحيطية مثل التونة، وكذلك سياسات الأمن الغذائي الوطنية وتدابير الحفظ لحماية موارد مصائد الأسماك الساحلية.

٣٧ - وأشار كريستوف بيني، من الفريق المعني بالحد من الضعف والفقر التابع لمعهد دراسات التنمية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) إلى عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. وشدد على أهمية الأسماك باعتبارها إحدى أكفأ محولات العلف إلى أغذية ذات جودة عالية، وفي توفير الدخل وسبل كسب الرزق. وأشار إلى التحديات التي تواجه الاستدامة الإيكولوجية لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وأبرز أيضا المنافع الاجتماعية - الاقتصادية لمصائد الأسماك على نطاق صغير. ووجه السيد بيني الانتباه إلى المناقشات الجارية فيما يتعلق بتجارة الأسماك الدولية والأمن الغذائي من حيث

الحفاظ على حق مجتمعات صيد الأسماك في الغذاء وضمان توفير الأسماك للجميع في الوقت نفسه. وأكد أنه يتعين تلبية الطلب المتزايد على الأسماك من خلال التوسع في تربية الأحياء المائية.

(ب) مناقشات حلقة النقاش

٣٨ - شددت الوفود على القيمة الغذائية العالية للأغذية البحرية وأشارت إلى مساهمة الأسماك في استهلاك العالم من البروتين الحيواني، التي تزيد نسبتها، على سبيل المثال، عن ٦٠ في المائة في بعض البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ووُجه الانتباه إلى بروتين الأنواع المختلفة من الأغذية البحرية وقيمتها الغذائية. وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن المحتوى البروتيني لنوع معين من الأسماك يتحدد بشفرتها الجينية، ولذلك يظل ثابتا سواء أكانت أسماكا مستزرعة أم برية؛ غير أن المحتوى التغذوي ومستوى الأحماض الدهنية يتوقفان على ما تستهلكه الأسماك.

٣٩ - وأشار أحد المشاركين في الحلقة إلى أن الطريقة التي يجري بها إعداد واستهلاك الأغذية البحرية تؤثر أيضا بشكل كبير في قيمتها الغذائية. وفي هذا الصدد، تعتبر الأسماك البحرية الصغيرة التي تستهلك بكاملها أثرى مصدر للمغذيات. وذُكر أن إنتاج الأسماك الصغيرة المستزرعة التي يمكن تناولها بكاملها يمكن أن يزيد الأمن الغذائي ويوفر تغذية أفضل، لا سيما في البلدان النامية.

٤٠ - وأشار مشارك آخر إلى أنه يمكن تصنيف الأسماك عموما في أربع فئات مختلفة، تعكس مكوناتها التغذوية، وهي: (أ) أسماك المياه العذبة ذات اللحم الهبر، وأسماك المياه العذبة الزيتية؛ والأسماك البحرية ذات اللحم الهبر، والأسماك البحرية الزيتية. وأشير إلى أن الفرق التغذوي بين أسماك المياه العذبة الزيتية والأسماك البحرية الزيتية ضئيل عموما، على الرغم من أن بعض الأسماك البحرية الزيتية ينتج حدا ما من الأحماض الدهنية بغض النظر عن العلف المستخدم.

٤١ - وبالنظر إلى القيمة الغذائية العالية للأسماك البحرية الصغيرة مثل السردين والأنشوفة، لا سيما إذا جرى تناولها بكاملها، أشار أحد الوفود المراقبة إلى ضرورة تخصيص هذه الأنواع للاستهلاك البشري بدلا من استخدامها كدقيق سمك في تربية الأحياء المائية. وأشار أحد المشاركين إلى أن استخدامها كدقيق سمك يمكن أن يُبرر في ضوء استمرار التطورات التكنولوجية التي من شأنها تقليل الاعتماد على دقيق السمك في علف الأحياء المائية، والإمكانية التي تبشر بها تربية الأحيان المائية فيما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي. وتساءل وفد

مراقب آخر عما إذا كان عالما تربية الأحياء المائية والزراعة سيتقاربان ويتيحان استخدام جميع الموارد الغذائية بصورة تكافلية، بحيث يمكن استخدام الموارد الزراعية في تربية الأحياء المائية ويمكن استخدام موارد مصائد الأسماك (دقيق السمك) في الزراعة.

٤٢ - وأشار أحد الوفود إلى أن المعرفة العلمية فيما يتعلق بالقيمة الغذائية للأغذية البحرية يمكن أن تُرشد الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي ومتخذو القرارات. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية عن استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بوصفه نقطة انطلاق ممكنة للمناقشات المتعلقة بالأمن الغذائي ومصائد الأسماك. وأبرز أحد الوفود الحاجة إلى تيسير منح الموافقة على إجراء البحوث العلمية البحرية ضمن المناطق الخاضعة للولايات الوطنية.

٤٣ - ونظرت الوفود أيضا في الاستهلاك الموصى به من البروتين السمكي، وقارنت بين المصادر البديلة من المغذيات من غير الأغذية البحرية وبين المغذيات السمكية من حيث التكلفة والتوافر. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين في الحلقة إلى أن كل البروتين الحيواني يعتبر مفيدا وأنه ليس هناك أي ميزة نسبية مثبتة لأحد أشكال البروتين الحيواني، مثل البروتين السمكي، على الأشكال الأخرى. غير أنه أشير إلى أن البروتين الحيواني يمتاز عموما على مصادر الخضروات مثل الصويا، التي تفتقر إلى مغذيات رئيسية.

٤٤ - وشدد أحد المشاركين على أهمية إيجاد مصادر بديلة للأسماك ومصادر دخل بديلة لتخفيف الضغط على مصائد الأسماك الساحلية، لا سيما في ضوء الاختيار الذي يواجهه العديد من المجتمعات المحلية بين تحقيق الأمن الغذائي في الوقت الراهن وتحقيق الاستدامة البيئية في المستقبل. وجرى التأكيد أيضا على أهمية التثقيف والتوعية على الصعيد المحلي لتحسين إدارة الموارد. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن المساعدة على تحديد مصادر بديلة منخفضة التكلفة من شأنها أن تخفف من الضغط على الأرصدة السمكية وتكفل إدارتها على نحو مستدام. وجرى التأكيد على أهمية الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة، مثل أشجار المانغروف. وأشير إلى أن غابات المانغروف تفيد كحواجز مادية في وجه العواصف، وتعمل كبيئات حاضنة للأسماك، وتوفر موئلا للطيور، وتوقف تآكل التربة.

٤٥ - وأشار أحد المشاركين إلى أنه يجري الاضطلاع بمبادرات في منطقة المحيط الهادئ لاستخدام أجهزة تجميع الأسماك لأغراض مصائد الكفاف والصيد الحرفي، من أجل إعادة توجيه جهود الصيد بعيدا عن مصائد الأسماك الساحلية وصوب صيد الأسماك البحرية الصغيرة، وتطوير قطاع تربية الأحياء المائية على نطاق صغير في المياه العذبة وفي البحار، بما في ذلك قطاع زراعة الخيار البحري. وتسدي أمانة جماعة المحيط الهادئ المشورة العلمية

فيما يتعلق بإدارة موارد مصائد الأسماك إلى البلدان الأعضاء وتقدم كذلك المساعدة إلى صغار الصيادين لتطوير قدراتهم على الوصول إلى الموارد السمكية في المحيطات لأغراض الكفاف، بحيث تباع أي فوائض في الأسواق. وأعربت عدة وفود عن قلقها من استخدام أجهزة تجميع الأسماك، نظرا لخطر احتمال عملها كفخ إيكولوجي للمصيد العرضي وتغيرها لأنماط هجرة أرصدة بعض الأنواع مثل التونة. وردا على ذلك، أشير إلى أن استخدام أجهزة تجميع الأسماك التي تدعمها أمانة جماعة المحيط الهادئ يقتصر على الأسماك البحرية الصغيرة الساحلية التي تعيش في مياه لا تبعد عن الشاطئ بأكثر من ٥٠٠ متر.

٤٦ - وأشار بعض الوفود إلى فعالية تربية الأحياء المائية في توفير الأمن الغذائي مقارنة بالزراعة أو غير ذلك من الأنشطة القائمة على استغلال الأرض. وذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش أن تربية الأحياء المائية على صعيد المجتمعات المحلية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تحقيق إنتاج عال بتكلفة منخفضة وعن طريق التعويض عن انخفاض الإمدادات من مصائد الأسماك الساحلية. وأشار مشارك آخر إلى أن تربية الأحياء المائية أكفأ بكثير في تحويل البروتين مقارنة بجميع نظم الإنتاج الحيواني الأخرى. وأشير إلى ضرورة أن تولي الدول الأولوية لتربية الأحياء المائية بغرض توفير الأمن الغذائي والتغذية.

٤٧ - وأبرز بعض المشاركين في الحلقة الإسهام الكبير لتربية الأحياء المائية على نطاق صغير في تحقيق الأمن الغذائي، لا سيما من حيث تحسين سبل ارتزاق منتجي الأسماك. ولاحظ أحد المشاركين أوجه الابتكار والتقدم التكنولوجي في مجال تطوير تربية الأحياء المائية، التي من شأنها أن تتيح للمنتجين تلبية الطلب المتزايد على الأسماك بطريقة أكثر استدامة.

٤٨ - وأشير في هذا السياق إلى أن تربية الأحياء المائية في البحار المفتوحة لا تزال صناعة مكثفة للغاية من حيث المدخلات التكنولوجية والمالية، وإن سمحت بالتقليل من المنافسة على الحيز المحيطي، وأنها لا تعتبر في هذه المرحلة حلا طويل الأجل لتحقيق الأمن الغذائي للعديد من البلدان.

٤٩ - ونظرت الوفود أيضا في سلامة استهلاك الأسماك في ضوء وجود طائفة متنوعة من الملوثات في البيئة البحرية وأنواع جديدة من المواد الملوثة في الأنواع المستزرعة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن المخاطر المرتبطة باستهلاك الأغذية البحرية تقل عن فوائدها الغذائية. وأشار أحد المشاركين في الحلقة في هذا السياق إلى أن جميع مصادر الغذاء ملوثة إلى حد ما بفعل الملوثات والمواد الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق العديد من البلدان أنظمة لرصد

مستويات المواد الملوثة في الأغذية البحرية لكفالة أن تُعتبر الأسماك والمنتجات السمكية مأمونة للاستهلاك البشري.

٢ - دور الأغذية البحرية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي في سياق دعائم التنمية المستدامة الثلاث

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٥٠ - في الجزء ٢، ركز بريان كروفورد من مركز الموارد الساحلية بكلية الدراسات العليا للأوقيانوغرافيا في جامعة رود آيلند (الولايات المتحدة الأمريكية)، على أهمية الأسماك البحرية الصغيرة ودورها التغذوي في إمدادات البروتين اللازمة للمجتمعات المحلية الساحلية في البلدان النامية. وأشار إلى التهديدات الناشئة عن الإفراط في صيد الأسماك، وقدرات الصيد المفرطة، والإعانات المالية، وسوء الإدارة، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وأكد ضرورة إدخال تحسينات على نظم الإدارة وإمكانية الوصول وحقوق الاستخدام القائمة على النظم الإيكولوجية، وتحسين سلسلة القيمة ونظم التوزيع السمكية، فضلاً عن إنفاذ تلك النظم. وقال أيضاً إن من الضروري كفالة ألا تتسبب ضوابط الموارد والاستثمارات الأجنبية في تحويل الأسماك اللازمة محلياً إلى أسواق التصدير. وأبرز السيد كروفورد أيضاً أهمية الدور الذي تؤديه المرأة على امتداد سلسلة القيمة السمكية.

٥١ - وناقش جيفري شو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الحاجة إلى بناء القدرات من أجل تحسين فهم التغيرات في البيئة البحرية، الناجمة عن أمور من بينها تحمض المحيطات والتلوث الواسع النطاق، وكذلك التأثيرات ذات الصلة بالأمن الغذائي. وأوضح ما تقوم به الوكالة من عمل لتوفير مشورة الخبراء بشأن حماية المستهلكين من التلوث الإشعاعي وغير الإشعاعي للأسماك والقشريات؛ والمعارف المتعلقة بالتقنيات النووية وتقنيات النظائر لقياس معدلات وجود الملوثات والسموم في الكائنات الحية ومستوياتها وتأثيرها في تلك الكائنات، بما فيها الكائنات الصالحة للأكل؛ وبناء القدرات لأغراض تقييم استخدام الأغذية البحرية وتنميتها بشكل آمن ومستدام.

٥٢ - وشرح باول بومبيو، نائب وزير شؤون مصائد الأسماك بوزارة الإنتاج (بيرو)، أهمية إسهام الأسماك البحرية الصغيرة في الأمن الغذائي بوصفها مصدراً غنياً بالبروتين متوافراً بأسعار ميسورة، وكذلك دور بيرو في توفير حوالي خُمس إنتاج العالم من الأسماك البحرية التي يُصدَّر جزء كبير منها إلى البلدان النامية. وسلط الضوء على نهج ''رأس المال الأزرق'' المتبع في بيرو والقائم على استدامة النظام الإيكولوجي، والمؤسسات القادرة على التكيف، وتنظيم

الأسواق، والمسؤولية الاجتماعية، كما سلط الضوء على مبادرة أُطلِقَت بهدف زيادة الكتلة الأحيائية للأسماك البحرية، ونسبة المنتجات السمكية المستخدمة للاستهلاك البشري المباشر.

٥٣ - وأوضحت مارغريت ناكاتو من المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صناعة الأسماك، التحديات التي يواجهها صغار الصيادين، مثل التنافس مع الصيد التجاري، وهي تحديات تحرم المجتمعات المحلية من الإمدادات الغذائية وتهدد سبل ارتزاقها. وشددت على قيمة صيد الأسماك على نطاق صغير كنموذج من نماذج الإنتاج وعلى ضرورة كفالة منح الصيادين والعاملين في صناعة الأسماك ما يلزم من حقوق في الاستفادة من موارد مصائد الأسماك والأراضي، وفي إبداء رأيهم في الإدارة. وشددت أيضاً على بُعْد حقوق الإنسان في مسألة الأمن الغذائي وأهمية الحق في الغذاء الكافي، وعلى ضرورة تمكين المرأة في قطاع صيد الأسماك، وتنسيق السياسات العامة في مجال الأمن الغذائي، وتنفيذ الصكوك القائمة ومواءمة النهج القطاعية وبناء القدرات.

٥٤ - وأبرزت وان إيزاتول أسماء بنتي وان طلعت، من معهد علوم المحيطات والبيئة بجامعة ولاية تيرينغانو، ماليزيا، الجهود المبذولة لتعزيز دور الأغذية البحرية في تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة المخاطر التي تتهدد الموارد الساحلية والبحرية، في سياقات من بينها مبادرة المثلث المرجاني. ووصفت بعض المبادرات التي اتُّخِذَت في ماليزيا بغرض إنشاء مناطق بحرية محمية ومناطق لتربية الأحياء المائية بكثافة، وبيَّنَت النهج المبتكرة المتبعة لسد الفجوة القائمة بين البحوث العلمية والإدارة.

(ب) مناقشات حلقة النقاش

٥٥ - أُبرِز الدور الهام الذي تؤديه أنواع الأسماك البحرية الصغيرة، مثل الأنشوفة والسردين، في سياق تحقيق الأمن الغذائي، بالنظر إلى قيمتها الغذائية المرتفعة وانخفاض تكلفتها. وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى ضرورة تطوير المصائد الصغيرة والتجارية على حد سواء من أجل تعزيز الأمن الغذائي والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية لتلك الأنواع، مع إيلاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمعات المحلية. ولاحظ أحد المشاركين أن هذه الأنواع تُستَخدَم غالباً في إنتاج دقيق السمك المخصص للاستهلاك البشري غير المباشر؛ غير أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لاستخدامها للاستهلاك البشري المباشر في المجتمعات المحلية وللتصدير. وثمة أهمية أيضاً لضمان استمرار الدور الذي تؤديه هذه الأنواع من حيث موقعها في السلسلة الغذائية، ومراعاة احتياجات الأنواع التي تتغذى عليها لدى تحديد مخصصات الصيد.

٥٦ - واستفسر أحد الوفود عن سبل جلب أنواع الأسماك البحرية الصغيرة إلى المجتمعات المحلية التي لا تعتبر تلك الأسماك جزءاً من نظمها الغذائية التقليدية. وأشار أحد المشاركين إلى مبادرات اتخذت لتشجيع استهلاك الأنشوفة في بيرو عن طريق حملات تسويق وتوعية بشأن القيمة الغذائية لتلك الأنواع. وأشير إلى أن هذه الأنواع يمكن استخدامها في هيئة دقيق سمك أو كزيوت أسماك لأغراض ممارسات الإنتاج الغذائي الأخرى حيثما يكون الاستهلاك البشري المباشر خارج الخيارات المطروحة.

٥٧ - ونظرت الوفود أيضاً في ضرورة التصدي للضغوط الحالية الواقعة على مصائد الأسماك الصغيرة. وفي هذا الصدد، أبرز أحد الوفود ضرورة وضع سياسات عامة للحوكمة والإدارة تهدف إلى معالجة آثار الصيد المفرط وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ولا سيما في ضوء اعتماد مجتمعات الصيادين في البلدان النامية على مصائد الأسماك الصغيرة في أمنها الغذائي. وذكر أحد المشاركين أن الأجهزة التكنولوجية، من قبيل أجهزة التعقب المتصلة بالسواتل، تشكل أداة فعالة لتعزيز عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، بمساعدة المجتمعات المحلية التي تتولى المراقبة. وأشير أيضاً إلى التحديات الإدارية المرتبطة بالآثار الناجمة عن تغير المناخ.

٥٨ - وذكر أحد الوفود أن بالإمكان تخفيض قدرات الصيد المفرطة بتهيئة سبل بديلة للارتزاق للصيادين. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى الصعوبات التي تواجَه لدى النظر في هذا التحدي على نطاق واسع، بالنظر إلى عدد الأشخاص الذين يعملون في مصائد الأسماك ومزارع تربية الأحياء المائية، وقلة فرص العمل المتوافرة على مستوى المجتمع المحلي. وحتى يتسنى تخفيض قدرات الصيد المفرطة تخفيضاً كبيراً، يتعين إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي لتخفيف الأثر الناجم عن ترك آلاف الصيادين والعاملين في صناعة الأسماك لهذه الصناعة. وأبرز أحد المشاركين فوائد التدريب في مجال محو الأمية وسبل الحصول على الائتمانات والتمويل. وأُبرِزَت أيضاً أهمية تنوع مصادر الدخل داخل الأسر المعيشية.

٥٩ - وأكد أحد الوفود ضرورة إقامة نظم للحوكمة والتجارة تتسم بالإنصاف والمسؤولية، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه مصائد الأسماك ومزارع تربية الأحياء المائية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وشُدِّد في هذا الصدد على أهمية إطلاق الإمكانات الاقتصادية لممارسات التربية الآمنة للأحياء المائية لأغراض تحقيق الأمن الغذائي. وأُشير إلى أن اعتماد سياسات تنم عن الإحساس بالمسؤولية وإقامة مؤسسات فعالة يمكن أن يعزز الأمن الغذائي، ولا سيما حين تيسر أطر الحوكمة مشاركة مجتمعات صغار الصيادين في عملية صنع القرار. ونوه أحد المشاركين في حلقة النقاش بفوائد نظم الإدارة

القائمة على الحقوق، وذلك للتشجيع على الاستخدام المسؤول للموارد البحرية والمشاركة في الحوكمة، ولتوليد الإيرادات الضريبية.

٦٠ - وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة النظر بعناية في أي استثمارات تُجرى في قطاعات أخرى، من قبيل العقارات والسياحة، والتي قد تتسبب في نزوح صغار الصيادين وتقلل من قدرتهم على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك، وبالتالي تقلل من دخلهم وأمنهم الغذائي. وأشار أحد المشاركين إلى أن الاستثمار في هذه القطاعات كثيراً ما يتسم بسوء التنسيق بسبب اختلاف المصالح بين أصحاب المصلحة المعنيين. وأُبرِزَت أهمية الإدارة المتكاملة على جميع المستويات، بما في ذلك الإدارة المتعددة القطاعات والتكامل، بغرض تحسين الأمن الغذائي.

٦١ - وأعربت بعض الوفود أيضاً عن القلق بشأن الأثر الناجم عن التلوث البحري على الأغذية البحرية. وأشار أحد المشاركين إلى أن السموم لا تُزال بتجميد الأغذية البحرية وطهيها، وأكد ضرورة تولي البرامج المعنية بالمياه وخدمات الصرف الصحي معالجة هذه المشاكل الصحية. وأكد مشارك آخر في حلقة النقاش أهمية الكشف عن السموم قبل أن تدخل سلسلة الأغذية البشرية، بسبل من بينها التكنولوجيات النووية. وفي هذا الصدد، ذكر أحد الوفود بعض المخاوف المتعلقة باستخدام التقنيات النووية وتقنيات النظائر في ما يتعلق بتلوث الأغذية البحرية. ورداً على ذلك، أشار أحد المشاركين إلى أن هذه الأساليب تستَخدَم باستمرار في تطبيقات البحوث الشائعة.

٦٢ - ورحبت بعض الوفود بالمعلومات المتعلقة بتمكين المرأة في إدارة مصائد الأسماك المحلية من أجل القضاء على الفقر. وذُكِر في هذا الصدد أن الدور المتزايد للمرأة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي. وأكد مشارك في حلقة النقاش أن نصف القوة العاملة في مصائد الأسماك في بعض البلدان النامية من النساء، وأنهن يؤدين أدواراً غاية في التنوع. وناقشت الوفود ضرورة وضع ممارسات جيدة لإشراك النساء في صناعة مصائد الأسماك، وعلى وجه الخصوص، كفالة إمكانية الحصول على الائتمان، وتحسين ظروف العمل، وتحسين المرافق الصحية في مصانع التجهيز. وشُدِّد على أهمية التوعية، بما يشمل التوعية بقيمة الأسماك كمصدر من مصادر التغذية. وشُدِّد أيضاً على ضرورة تمكين الحصول على الائتمان وعلى التدريب في مجال التمويل، لإتاحة الفرصة للنساء للاضطلاع بأدوار متنوعة في صناعة صيد الأسماك تتجاوز صيد الكفاف وتجهيز الأسماك بعد صيدها.

٦٣ - وفي هذا الصدد، لاحظ مشارك آخر في حلقة النقاش انخفاض نسبة النساء في أنشطة الصيد الأوسع نطاقاً، بسبب انعدام فرص الحصول على الائتمانات المتوسطة الحجم. وطُرِح اقتراح مفاده أن النساء يمكنهن تجميع ما لديهن من منتجات معاً، من خلال الجمعيات،

بغرض الحصول على ائتمانات أكبر والوصول إلى أسواق أوسع. واقترح هذا المشارك أيضاً أن تُمنَح النساء دوراً أكبر في إدارة الموارد، بما أن ممارسات صيد الأسماك في عرض البحر قد تؤثر على ما يؤدينه من أنشطة بعد صيد الأسماك.

٦٤ - وبصورة أعم، أشارت الوفود إلى أهمية بناء القدرات، والتدريب، والحصول على الائتمان من أجل استدامة مصائد الأسماك الصغيرة. فبناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية، على وجه الخصوص، يمكن أن يعالجا التفاوت في نصيب الفرد من استهلاك الأسماك بين سكان المناطق الساحلية وسكان المناطق الداخلية، بما في ذلك في الدول غير الساحلية. وأبرز مشارك آخر ضرورة إقامة هياكل أساسية للتبريد والتخزين المأمون للأسماك، بما يتيح إيصال الأغذية البحرية الطازجة إلى سكان المناطق الداخلية. وأُبرِزت في هذا الصدد أهمية توفير المزيد من الموارد المالية وسبل الحصول على الائتمان وفرص التدريب.

٦٥ - ولاحظ أحد الوفود أن المناقشات الدائرة في هذا الجزء من حلقة النقاش أكدت أهمية إدراج المحيطات كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، أعرب عن تأييده لتخصيص هدف قائم بذاته متعلق بالمحيطات، وذلك بغرض الحفاظ على صحة المحيطات والبحار وإنتاجيتها، وبالتالي دعم الأمن الغذائي وسبل العيش وتمكين المرأة.

٣ - الفرص والتحديات فيما يتعلق بالدور المستقبلي للأغذية البحرية في الأمن الغذائي العالمي

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٦٦ - في حلقة النقاش ٣، أوضح روهان سوباسنغي من فرع تربية الأحياء المائية بمنظمة الأغذية والزراعة، التحديات التي تواجه توفير الأغذية البحرية المأمونة والمغذية إلى العدد المتزايد من سكان العالم، بما يشمل ضرورة تحسين مساهمة مصائد الأسماك عن طريق تحسين الإدارة، وكفالة استمرار النمو وزيادته في مجال تربية الأحياء المائية، وتقليل الفاقد في سلسلة قيمة الأغذية البحرية. وسلط الضوء على الفرص المتاحة والتحديات القائمة في سبيل إدامة النمو في مجال تربية الأحياء المائية، بما في ذلك التكنولوجيا والابتكارات (على سبيل المثال، التقليل من كمية دقيق السمك وزيت السمك في العلف)، والاستثمار والتمويل، والسياسات العامة، والحوكمة، وتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٦٧ - ووصف مانويل بارانغ من مختبر بليموث البحري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية والزيادة السكانية باعتبارهما التحديين الرئيسيين في سبيل إنتاج ما يكفي من الأغذية البحرية. وأشار إلى تعذر تلبية معدلات استهلاك الأغذية البحرية الحالية إلا إذا توافرت ظروف معينة هي إدارة واستخدام

الموارد السمكية العالمية بكفاءة وعلى نحو مستدام، وتقليل اعتماد صناعة تربية الأحياء المائية على الأسماك الطبيعية لأغراض العلف من خلال إحداث طفرة كبرى في التكنولوجيا، وكفالة التوزيع الفعال لمنتجات الأسماك الطبيعية استناداً إلى الاحتياجات الغذائية. وأوضح أن الآثار الناجمة عن تغير المناخ ليست متماثلة عبر المناطق والبلدان، وتخف حدتها أو تزيد طبقاً لمدى الاعتماد على الموارد، مما يدل على ضرورة تحسين فعالية الإدارة والممارسات التجارية.

٦٨ - وأبرزت سوزان سينغ - رنتون من آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، التحديات الإقليمية القائمة في سبيل تعزيز الأمن الغذائي، ومنها عدم اتساق السياسات عبر القطاعات وتهميش المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك، والتقدم المحدود المحرز في مجالات الإحصاءات والبحوث والتطورات التكنولوجية والتسويق والتجارة. وأشارت السيدة سينغ - رنتون إلى المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لهذه التحديات، بسبل من بينها تحسين الاتساق على صعيد السياسات، وتحديد أهداف قائمة على الأمن الغذائي في مجال إدارة مصائد الأسماك، وتعزيز قدرات صيادي الأسماك لأغراض إدارة المصائد التشاركية، وتطوير القدرات التقنية بغرض اتباع نُهُج مراعية للنظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك، وزيادة القدرات على إدارة معايير السلامة والجودة المتعلقة بالأغذية البحرية.

٦٩ - ووصف رولاند ويفلز من ”Centro para los servicios de información y asesoramiento sobre la comercialización de los productos pesqueros de América Latina“ (مركز خدمات المعلومات والمشورة بشأن تسويق المنتجات السمكية من أمريكا اللاتينية)، التحديات والفرص المتصلة بمسائل ما بعد صيد الأسماك، وأكد ضرورة تعديل عمليات تجهيز الأغذية البحرية وتوزيعها وشبكات تسويقها، وتغيير أماكن مواقع الإنتاج بحسب نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي. وشدد على أهمية زيادة تعدد الأنواع في مزارع تربية الأحياء المائية، وتقليل تكاليف الإنتاج بالاستفادة من وفورات الحجم، وتحسين مرافق النقل وتعزيز التجارة الإقليمية.

٧٠ - ووصف جيمس موفيك من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الفرص والتحديات في مجال الإدارة التشاركية لمصائد أسماك التونة في منطقة المحيط الهادئ الاستوائية الغربية، وأكد ضرورة زيادة النمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ (التي توجد غالبية موارد أسماك التونة في مناطقها الاقتصادية الخالصة)، بسبل من بينها قواعد تقنين الصيد والإدارة القائمة على الحقوق. وتناول، من ضمن التحديات الخاصة، عمليات صنع القرار في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتحمُّل

الدول الجزرية الصغيرة النامية عبئاً أكبر من غيرها من تكاليف الحفظ والإدارة، وارتفاع تكاليف النقل والمرافق والبُعْد عن أسواق التصدير، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في مناطق بحرية شاسعة باستخدام موارد مالية محدودة.

٧١ - وأوضح نوبويوكي ياغي من كلية الدراسات العليا للزراعة وعلوم الحياة بجامعة طوكيو، دور المستهلكين في دعم صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، ودعم الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية، وتحسين الإنتاجية من خلال نظم العلامات الإيكولوجية. وذكر أنه بالرغم مما تنطوي عليه نظم العلامات الإيكولوجية الحالية من جوانب إيجابية، يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية دعم سبل ارتزاق صغار الصيادين في البلدان النامية، والمساعدة في المحافظة على خدمات النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

٧٢ - وأكد يانوس باستور من الصندوق العالمي للطبيعة، أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات شرط مسبق لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير مصادر الرزق القائمة على الأغذية البحرية، وأبرز ضرورة اتباع نهج متكامل جديد في الإدارة، استناداً إلى قدرة أي نظام إيكولوجي على الإنتاج على نحو مستدام. وأشار إلى أن الفرص المتاحة للاستفادة من المحيطات مستقبلاً في تحقيق الأمن الغذائي العالمي تتوقف على الإرادة السياسية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل معالجة الآثار التراكمية، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء مصائد الأسماك وإدارتها على نحو مستدام، والتخفيف من الآثار الناجمة عن الأنشطة البرية والبحرية، وإدارة استخدامات المحيطات على نحو متكامل وشامل. وأعرب عن تأييده لوضع اتفاق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(ب) مناقشات حلقة النقاش

٧٣ - سلطت الوفود الضوء في المناقشات اللاحقة على عدد من الفرص والتحديات الخاصة فيما يتعلق بدور الأغذية البحرية مُستقبلاً في الأمن الغذائي العالمي. فبالنسبة إلى زيادة عدد السكان وارتفاع الطلب على الأغذية البحرية، شُدِّد على أنه ينبغي للتجارة الدولية أن تلبي الحاجة إلى تأمين الغذاء بدلا من السعي وراء الأرباح. ولوحظ في هذا الصدد أن الأسماك ينبغي ألا ترسَل إلى حيث توجد الأموال فحسب، بل أيضا إلى حيث تكون هناك حاجة إليها. وفي هذا السياق، لاحظ وفد مراقب أن الطلب على اللحوم والأغذية البحرية، في حال توفر مستوى معين من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يعتمد على الخيارات الثقافية لا على الحاجة. ورأى مشارك آخر في حلقة النقاش أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا فعالا لتقييم القدرة الشرائية للسكان لأنه رقم لا يعبر سوى عن معدل متوسط. وأوضح مشارك آخر في حلقة النقاش أن الطلبات التي ترد من البلدان الصناعية

تعرض في بعض الأحيان مصالح البلدان الفقيرة للخطر، وأشار إلى ضرورة معالجة هذه المسألة من خلال العمليات الحكومية الدولية.

٧٤ - وفيما يخص آثار تغير المناخ والتلوث، التمست توضيحات بشأن ما إذا كانت مسألة تحمض المحيطات قد روعيت في نماذج تقييم البلدان التي قد تخسر أو تربح من حيث إنتاج مصائد الأسماك. وأوضح أحد المشاركين في حلقة النقاش أن هناك صعوبات في تقييم آثار تحمض المحيطات. وأُوضح أن تحمض المحيطات لن يوقف الإنتاج في المحيطات؛ غير أن الشبكات الغذائية ستكون بحاجة إلى القيام بعملية إعادة هيكلة ذاتية نظرا لما يتركه التحمض من آثار على الأنواع المختلفة. وفيما يخص الاستفسارات المتعلقة بكيفية تنظيم تغير المناخ، أبرز مشارك آخر وضع العلامات الإيكولوجية، من قبيل وضع علامة لمكافحة تغير المناخ، باعتبار ذلك أداة يمكن أن تعود بفائدة في هذا الصدد.

٧٥ - ووُجه الانتباه إلى الأضرار التي تصيب مصائد الأسماك والأمن الغذائي بسبب التلوث الناجم عن الضوضاء في المحيطات، بما في ذلك التلوث الذي تسببه صناعة النفط والغاز، وقُدِّم طلب إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بإجراء مزيد من الدراسات عن هذا الموضوع على نحو ما حثت عليه الجمعية العامة. وأيد بعض الوفود ضرورة إجراء هذا النوع من الدراسات، وأشار إلى الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك يمكنها المارکة في هذا البحث.

٧٦ - وطرح سؤال بشأن ما إذا كانت المناطق البحرية المحمية تترك أثرا إيجابيا على الأمن الغذائي، نظرا لأن هذه المناطق تستبعد في كثير من الأحيان أوساط مصائد الأسماك. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى حدوث تطور في تنفيذ المناطق البحرية المحمية، بطرائق منها زيادة مشاركة المجتمعات المحلية فيها وتمكينها من الوصول إليها من أجل تعزيز أمنها الغذائي.

٧٧ - وفيما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك، أشارت إحدى المشارِكات إلى أن دمج إدارتي مصائد الأسماك والزراعة في الدول أسفر في بعض الحالات عن التهميش النسبي لمصالح مصائد الأسماك. وأوضحت هذه المشاركة أن البلدان النامية لديها رأسمال محدود. وذكرت أيضا أنه لا يوجد سوى عدد محدود من الهياكل الأساسية اللازمة لرصد الأداء على مستوى القطاع سعيا لتحقيق المزيد من العوائد وما يترتب عليها من استثمارات في هذا القطاع، بحيث يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لمصائد الأسماك المشمولة بحافظات زراعية. واقترحت المشارِكة بذل جهد دؤوب من أجل تقدير قيمة مصائد الأسماك.

٧٨ - وسلط بعض الوفود الضوء على نظم الرصد والمراقبة والإشراف التي تستخدمها الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وعزا أحد المشاركين في الحلقة النجاح الذي أحرز في المنطقة إلى جهود التعاون المبذولة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى الدوريات البحرية، وتبادل القوائم التي تتضمن أسماء السفن المستخدمة في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأوضح المشارك ضرورة أن تمتنع سفن الصيد الأجنبية عن الصيد في مناطق محددة في أعالي البحار كشرط مسبق للسماح لها بالصيد في أي منطقة اقتصادية خالصة تابعة للدول الساحلية في المنطقة.

٧٩ - وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى بناء قدرات البلدان النامية فيما يتعلق بمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والتعاون على وضع آليات إدارية فعالة في هذا المجال. وأشار أحد الوفود إلى التعقيدات التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بإدارة الأرصدة السمكية في حال وجود مطالبات متداخلة بشأن المناطق البحرية.

٨٠ - وفيما يتعلق بسد الفجوة القائمة بين عرض الأغذية والطلب عليها عن طريق تكثيف تربية الأحياء المائية، شدد أحد المشاركين في الحلقة على الحاجة إلى التكثيف المستدام، وعلى الحاجة إلى تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي من خلال الترويج لاستخدام الطاقة والموارد على نحو أكثر كفاءة. وفي هذا السياق شدد وفد مراقب على الأهمية المستمرة لمصائد الأسماك الطبيعية في توفير الإمدادات الأساسية من الأسماك الصالحة للأكل. ولوحظ حدوث تطورات في البرامج الرامية إلى توفير الدعم في مجال الوقاية من الأمراض ومعالجتها في مجال تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الصعوبات التي تكتنف استحداث لقاحات لأسماك المناطق الاستوائية بالمقارنة مع أسماك المناطق المعتدلة.

٨١ - وأُعرب أيضا عن الشواغل إزاء التحديات التي تواجهها البلدان النامية في نقل تربية الأحياء المائية إلى البحار المفتوحة، نظرا للاستثمارات الرأسمالية اللازمة للمعدات واللوجستيات والسفن. وأقرَّ أحد المشاركين بأن التجارب الجارية حاليا في مجال تربية الأحياء المائية في البحار المفتوحة مكلفة ولا تناسب تماما بالضرورة البلدان الفقيرة بالموارد.

٨٢ - وفيما يتعلق بالشواغل إزاء التقلبات السريعة في الأسعار وتفاوت الدخل في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، اقترح أحد المشاركين في حلقة النقاش استخدام نظم منح الرخص أو وضع العلامات الإيكولوجية. ولاحظ بعض الوفود أن وضع العلامات الإيكولوجية يمكن أن يؤدي أيضا إلى تفاوتات في الدخل بسبب الفروق بين قدرات مختلف مصائد الأسماك،

ولا سيما في البلدان النامية، على الوفاء بمعايير وضع العلامات الإيكولوجية، مثل تقدير كميات الصيد القصوى المستدامة.

٨٣ - ولاحظ مشارك آخر في الحلقة أن نظم وضع العلامات الإيكولوجية لا تراعي عموما المصائد الصغيرة، ولا سيما في البلدان النامية، التي تعتمد على ممارسات مختلفة. ورأى أحد المشاركين أن معظم المستهلكين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، لا يأخذون بعين الاعتبار العلامات الإيكولوجية عند شراء الأسماك، بل يولون الاهتمام على الأرجح لعلامات الطعام الشرعي كالحلال والكوشر على سبيل المثال. وأُشيرَ إلى أن لوضع العلامات الإيكولوجية جوانب مفيدة يتمثل أحدها في مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

البند ٤ من جدول الأعمال
التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

٨٤ - أدلت مديرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ببيان بالنيابة عن منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، والمستشار القانوني للأمم المتحدة بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار[٣]، قدّمت فيه معلومات عن أنشطة الشبكة منذ أن وافقت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٦٨، على الصيغة المنقَّحة لاختصاصات الشبكة. وأشارت إلى أن الاختصاصات بصيغتها المنقحة تنص على أن تقوم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بتقديم تقارير من أجل كفالة الشفافية والمساءلة.

٨٥ - وأبلغت الاجتماع بأنه، بغية الاستجابة للصيغة المنقحة للاختصاصات بشأن المشاركة في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، فقد جرى تعميم دعوة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الاختصاص في شؤون المحيطات والمناطق الساحلية. ونتيجة لذلك، أصبحت عضوية الشبكة تتألف حاليا من ٢٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار.

٨٦ - وذكرت المديرة أن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات عقدت ثلاثة اجتماعات بواسطة التداول من بُعد واجتماعين مباشرين في ٥ شباط/فبراير و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وقد عقد هذا الأخير على هامش الاجتماع الحالي للعملية الاستشارية غير الرسمية. وأبرزت أن الشبكة اعتمدت برنامج عمل لفترة سنتين في اجتماعها الذي عقدته في شباط/فبراير. ومن بين الأنشطة المتوخاة في برنامج العمل ذاك، أشارت إلى أن العمل جار على وضع لائحة

(٣) النص الكامل للبيان متاح على الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات www.unoceans.org.

بالولايات المسندة لأعضاء الشبكة وبالأنشطة التي يضطلعون بها، بغرض تيسير تحديد المجالات التي يمكن فيها التعاون والتآزر على النحو المنصوص عليه في الاختصاصات المنقحة. وعلاوة على ذلك أنشئ فريقان مخصصان للتنسيق؛ يركز أحدهما على الأيام العالمية للمحيطات لعام ٢٠١٤، فيما يركز الآخر على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في دولة ساموا المستقلة في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقالت إن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تبادلت في جلستها المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤ معلومات بشأن الأحداث والأنشطة المقررة، التي سيتم نشرها في موقع الشبكة على الإنترنت، وناقشت مواصلة تحديث الموقع وإضفاء تحسينات عليه، وكذلك تنقيح لائحة المهام المسندة والأنشطة المنفذة قبل إتاحتها على الموقع. وشددت على الأهمية التي يعلقها أعضاء الشبكة الذين حضروا الاجتماع على استخدام آلية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، بما في ذلك موقعها الشبكي، باعتبارها وسيلة من وسائل تبادل المعلومات.

٨٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها لأحدث المعلومات التي زُودت بها عن عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ورحبت بزيادة الشفافية والفعالية في عمل الشبكة. كما أعربت عن ارتياحها لعمل البرنامج.

٨٨ - وشددت عدة وفود على أهمية مواصلة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات التركيز على كفالة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا المحيطات، من أجل منع الازدواجية في الجهود المبذولة فيما بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أعربت عن ثقتها في أن تقوم الشبكة، في إطار اختصاصاتها المنقحة، بتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات المختصة بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وولاية كل منها، وتيسير تبادل المعلومات فيما بين الوكالات، بما في ذلك أفضل الممارسات والخبرات والأدوات والمنهجيات.

٨٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للمستشار القانوني للأمم المتحدة بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وأكدت مجددا دعمها له بوصفه منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

البند ٥ من جدول الأعمال
عملية اختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة بما ييسر عمل الجمعية العامة

٩٠ - عرض الرئيسان المشاركان البند ٥ من جدول الأعمال وأشارا إلى أنه يجسد الفقرة ٢٦٨ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨. ودُعيت الوفود إلى عرض آرائها وتقديم اقتراحات بشأن السبل الكفيلة بوضع عملية تتسم بالشفافية والموضوعية والشمولية لاختيار

المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة بما ييسر عمل الجمعية العامة. ورأت عدة وفود أن المذكرات المفاهيمية التي توضح المواضيع المقترحة ينبغي أن تعمم في الوقت المناسب للنظر فيها خلال الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع قرار الجمعية العامة السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار. ومن شأن ذلك أن يتيح تبادل الآراء بشأن المواضيع المقترحة خلال الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية، وأن يتيح أيضا مواصلة النقاش خلال الجولة الثانية من المشاورات غير الرسمية عندما يتم الاتفاق على الموضوع الذي سيتم التركيز عليه. وأشار المشاركون في الاجتماع إلى أن هذا الأسلوب في تقديم المقترحات استُخدم بنجاح في السابق ويمكن أيضا أن ييسر تحديد الخبراء المناسبين في الوقت المناسب.

٩١ - وقدمت مديرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار آخر المعلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للتبرعات بغرض مساعدة البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، على حضور اجتماعات العملية الاستشارية غير الرسمية. وأُشيرِ إلى أن الصندوق الاستئماني للتبرعات يضطلع بدور هام في تيسير مشاركة الممثلين وأعضاء أفرقة المناقشة من الدول النامية في اجتماعات العملية الاستشارية غير الرسمية ودُعيت الوفود إلى النظر في المساهمة في الصندوق. وأشارت نيوزيلندا إلى أن مساهمتها في الصندوق تدل على الأهمية التي توليها للعملية الاستشارية غير الرسمية ولمشاركة الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيها.

البند ٦ من جدول الأعمال
المسائل التي قد يكون مفيدا الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار

٩٢ - وجّه الرئيسان المشاركان الانتباه إلى القائمة التجميعية المبسطة للمسائل التي قد يكون مفيدا الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، ودعا الوفود إلى تقديم تعليقاتها في هذا الصدد. ولم يطلب أي وفد التكلم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ودعا الرئيسان المشاركان الوفود الراغبة في اقتراح مسائل إضافية لإدراجها في القائمة إلى تقديمها إلى الرئيس المشارك أو إلى الأمانة العامة خطيا قبل ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي وقت لاحق، تلقت الأمانة العامة اقتراحا بأن تضاف إلى القائمة مسألة ”النظر في التهديدات، بما في ذلك الآثار التراكمية، التي تشكلها الأنشطة البشرية غير المباشرة على الأنواع البحرية، واستكشاف النهج العملية القائمة على النظم الإيكولوجية للتخفيف من حدة تلك التهديدات. ويمكن أن تشمل تلك التهديدات التلوث الكيميائي والضوضائي وتنمية السواحل، وغيرها من التهديدات البشرية غير المباشرة“.